تداعيات الصراع على الأوضاع العامة في اليمن (2015-2019)

د. وائل أحمد عبد الكريم(*)

مقدِّمة:

شهد الصراع المسلَّح في اليمن خلال الفترة الأخيرة المزيد من التعقيد والتأزُّم والتدخل الخارجي، معلنًا بذلك استمرار حالة الانهيار، والمزيد من التفكك لهياكل الدولة ومؤسساتها، وارتفاع معدل العنف والقتل وانتشار الفوضى، إضافة إلى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تُشير العديد من مؤشرات الاستقرار على المستوى الداخلي والإقليمي إلى تفاقم حدَّة الصراع في اليمن وخروجه عن السيطرة في ظل توسع دائرة التدخلات الإقليمية التي زادت من حدَّته في ظل غياب الإرادة الحقيقية لوقف العمليات العسكرية والدخول في حوار شامل يرضي جميع الأطراف، ويلبي طموحات الشعب اليمني.

كل ذلك يأتي أمام تعنُّت الأطراف الداخلية التي زادت من حدَّة الصراع وارتباطها بقوى خارجية أفقدتها زمام المبادرة والحل والاستقلالية في القرار، ورفضها الدخول في مفاوضات جادَّة، والامتناع عن تقديم التنازلات لبعضها البعض، لوضع الأرضية المناسبة للتسوية السياسية، إلى جانب تمسك الأطراف الخارجية باستمرار العمليات العسكرية، ورفض إنهاء حالة الحرب التي طال أمدُها وتجاوزت تكلفتها الحدود المعقولة، مما يفتح المجال أمامنا للوقوف على

(*) دكتوراه في العلوم السياسية، الجمهورية اليمنية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

مدىٰ تأثير هذه التدخلات علىٰ مؤشرات الاستقرار في اليمن، والأهداف التي تسعىٰ لتحقيقها، ومستقبل اليمن في ظل هذا الصراع.

إشكالية البحث:

تنبع المشكلة البحثية في البحث من كون اليمن تعاني من صراع سياسي ومجتمعي شامل ومركَّب، ليس علىٰ مستوىٰ النظام السياسي فحسب، إنما علىٰ مستوىٰ العلاقة بين المجتمع والدولة، فضلًا عن معاناتها من أزمة تكامل وطني وأزمة هُوِية بسبب انتماءات أفرادها وولاءاتهم المتجهة نحو كيان محلي محدود أدنىٰ من الوطن الدولة، كالولاء للقبيلة والطائفة والمذهب والسُّلالة والمنطقة، وهذا بحد ذاته يمثل إشكالية من إشكاليات الصراع السياسي القائم في اليمن وما قد ينتج عنه من حالة عدم استقرار في البيئة الداخلية اليمنية والإقليمية. وهو ما خلق العديد من المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وعرقل السعي نحو توجه ديمقراطي يقوم علىٰ بناء دولة القانون التي تضمن الحقوق وتصون الحريات في المجتمع اليمني.

وفي ظل الأوضاع الراهنة التي تعيشها الدولة اليمنية من انقلاب وانقسام مجتمعي وحروب داخلية وتدخلات خارجية، يبدو أن اليمن في طريقه للالتحاق برَكْب الدول ذات الصراعات والأزمات المستعصية، ففرص نجاح تسوية سياسية في اليمن يتراجع بشكل كبير يومًا بعد يوم، وترجع أسباب ذلك إلىٰ عوامل معقَّدة ومركَّبة، تتداخل فيها عناصر كثيرة، ذاتية وموضوعية، منها داخلية ومنها خارجية، فطبيعة الصراع تظهر جليًّا من خلال تشتُّت القوىٰ المتصارعة وتعدد أجنداتها وارتباطاتها الخارجية، وهشاشة التحالفات بين القوىٰ المتصارعة، وعدم وضوح أهداف الدول المنخرِطة في الشأن اليمني.

وتتحدد إشكالية البحث في محاولة تفسير الطبيعة العامة للصراع المسلَّح في اليمن، وانعكاساتها على المشهد السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والعسكري، والإنساني، وهذه الصراعات الداخلية، سواء السياسية منها أو القَبَلية أو الطائفية، إلى جانب تدخل القوى الإقليمية والدولية، خلقت حالة من الفُرقة وكرَّستها بين مكونات المجتمع اليمني، وأدت إلى اندلاع حرب أهلية وإطالة أمدها، فالأبعاد الجيوستراتيجية والأبعاد المذهبية تفاعلت في ظل سياق إقليمي ومصالح متغيرة على نحو أجَّج معه الصراع المسلَّح في اليمن، وعمل على إدارتها منذ عام 2015م.

الهدف من البحث:

يهدف الباحث من خلال هذا البحث إلى التعرف إلى أسباب وعوامل صراع القوى السياسية والنتائج المنبثقة من هذا الصراع وحالة الانقسام السياسي، وصولًا إلى مراحل النزاع المسلَّح بين القوى المتصارعة داخليًّا مع تطور الأحداث السياسية وتدخل قوى إقليمية، ودولية معترَك الصراع القائم ليتحول من المسار السياسي إلى صراع مسلَّح.

أهمية البحث:

إن اختيار موضوع (تداعيات الصراع على الأوضاع العامة في اليمن) خلال هذه الفترة تحديدًا، لم يكن بمَحْض الصُّدْفة، ولكن لأهمية الموضوع بالنسبة للقارئ العربي، الذي تغيب عنه العديد من حيثيات الصراع الدائر في اليمن، وما خلفت من آثار في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والإنسانية، والسبب في ذلك هو تسارع وتيرة الأحداث على الساحة اليمنية، إلى جانب تجاذبات القوى الإقليمية والدولية وتفاعلها بشكل كبير مع الصراع في الوقت الراهن.

إلى جانب تسليط الضوء على حقيقة الوضع الإنساني الصعب الذي يعاني منه الشعب اليمني المغلوب على أمرة بين تقلُّبات فُرَقاء الصراع، الذي يتطلع للعيش بسلام، بعيدًا عن الحروب والانقسامات السياسية التي أوصلت اليمن إلى أسوء مراحل التمزُّق للنسيج الاجتماعي واللُّحمة الوطنية، وهذه القضية هي دائمًا موضوع نقاش ومحل تفاوض القوى السياسية.

أسئلة البحث:

يتحدد السؤال الرئيس للبحث في: «ما أثر الصراع على بقاء الدولة واستقرارها في اليمن»؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدَّة تساؤلات، أهمها ما يلي:

- ما السمات العامة للصراع الدائر في اليمن؟

- ما دور القوى السياسية الداخلية والقوى الدولية في تأجيج الصراع في اليمن؟

- هل يؤثر الصراع في اليمن على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية؟

فرضيات البحث:

يسعى الباحث إلى إثبات الفَرْضيات التالية:

1- وجود علاقة طردية بين سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وأثرها على استقرار الدولة اليمنية.

2- وجود علاقة طردية بين التحولات الإقليمية والدولية، وبين الصراع السياسي في اليمن.

الإطار الزمني للبحث:

يمتد الإطار العام للدراسة بدءًا من عام (2015 حتىٰ عام 2019)، ويرجع تحديد بداية الدراسة إلىٰ بدء انطلاق عمليات عاصفة الحزم في 26 مارس/آذار 2015م، لاستعادة الشرعية في اليمن.

منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث علىٰ منهج تحليل النُّظم لـ «ديفيد إيستون» بحكم طبيعة الموضوع، المتعلِّق بالصراعات الداخلية.

- منهج تحليل النُّظم: (system analysis approach)، لديفيد إيستون: هو منهج يُعْنَىٰ بتحليل النُّظم من حيث الشكل المبسط للنظام وبيئة النظام، وكذا الاستجابة التي تتعلق بتطورات الهياكل والعمليات داخل النظام، لمواجهة التأثيرات النابعة من البيئة المحيطة بالنظام.

ويقصد بمنهج تحليل النُّظم في علم السياسة: «دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية المتوجهة أساسًا نحو التخصيص السُّلْطوي للقيم في المجتمع، سواء كانت هذه القيم داخلية أو خارجية، وتبدأ بالمدْخَلات التي تتفاعل مع النظام من خلال عملية التمويل لتنتهي بالمخْرَجات، وترتبط بهما التغذية الاسترجاعية»[1].

وتم توظيف منهج تحليل النُّظم في هذا البحث علىٰ أساس أن النظام السياسي في الجمهورية اليمنية، وهو الوحدة الرئيسة في التحليل - وفق هذا المنهج - الذي يتكون من عدَّة أنظمة فرعية، وهي الأنظمة التي تناولها البحث، كالمؤسسات السياسية في البيئة السياسية التي يعيش فيها النظام علىٰ أنه

(1) David Easton, A frame work for political Analysis, (New Jersey, prentice hall, Inc. 1965), p.50.

لا يمكن الفصل بين النظام السياسي، باعتبار أن الأنظمة الفرعية محدِّدات للسياسة الداخلية تؤثر وتتأثر فيما بينها، وأن الأفعال وردَّات الأفعال التي تصدر من البيئة، سواء بطريقة شرعية عن طريق الاحتجاجات أو بطريقة غير شرعية، كالتمرد وأعمال العنف التي هي عبارة عن المدْخَلات التي من خلالها يتعين على النظام اليمني إصدار القرارات السياسية المناسِبة لمواجهة تلك المطالب والتوقعات المجتمعية، وذلك من خلال معرفة المؤسسات المستخدَمة في إدارة الصراع، وما إذا كان لهذا النظام ومؤسساته إسهام في تأجيج الصراع الداخلي أم أن هناك عوامل أخرى أسهمت في تأجيجه، كالعوامل الخارجية - بوصف النظام السياسي في اليمن وحدة فرعية من النظام السياسي الأوسع (النظام الدولي)، وبذلك يتم تناول العوامل الخارجية لحالة عدم الأمن والاستقرار، من خلال رَصْد الفعل وردِّة الفعل بين النظام السياسي في اليمن والنظام الإقليمي والدولي، ومدى تأثير تلك التفاعلات على الأمن والاستقرار وبقاء الدولة في اليمن.

الدراسات السابقة:

1- دراسة «توظيف السياسة الخارجية في إدارة أزمة داخلية ... إدارة أزمة الانفصال (1993-1995)»[1]، للباحث عبد اللطيف علي ناصر الدباء. قدَّم فيها إطارًا نظريًّا لمفهوم الأزمة وأساليب إدارتها، كما تطرق إلى توضيح حالة عدم الاستقرار التي عانى منها اليمن بعد الوحدة، من خلال ظهوره الانفصال في عام 1993، ووضح الأسباب التي خلقت الأجواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مكَّنت الحركة الانفصالية من تعميق مفهوم الانفصال لدى المجتمع اليمني،

(1) عبد اللطيف علي ناصر الدباء، «توظيف السياسة الخارجية في إدارة أزمة داخلية ... إدارة أزمة الانفصال (1993-1995)»، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

وقد استفاد الباحث من هـذه الدراسـة من خلال تطرُّقها لتطـورات الحـركة الانفصالية، وأثرها على الاستقرار السياسي في اليمن.

2- دراسة «الأزمـة اليمنية وقضية الحوثيين»[1]، للدكتور أحمـد عبد الكريم سيف. تتمثل الأسباب الحقيقية لتمرد الحوثيين، أولًا في رغبتهم في إحياء الفِرقة الجارودية، وهي الأكثر تطرفًا بين فرق الزَّيْدية والأبعد عن السُّنة، والأقرب إلى الاثني عَشْرية، ثم تحول الحوثيين من النشاط الثقافي إلى النشاط السياسي بتأسيس تنظيم الشباب المؤمن عام 1997، والذي لاقى دعمًا من حزب المؤتمر الوطني الحاكم؛ وذلك لإضعاف حزب الإصلاح والحق ذي التوجه الإسلامي، غير أن النظام الحاكم في مرحلة تالية عجز عن تحجيم هذه القوة الصاعدة، وبهذا تفجَّرت الحرب الأولى عام 2004.

أما السبب الثاني فيتمثل في الدور الإيراني الذي بدأ يتغلغل في اليمن منذ عام 2004، وبدأ بتمويل حركة التمرد الحوثي بصَعْدةَ، وذلك ضمن مخطَّط إيراني يستهدف في النهاية تقسيم اليمن إلى: قسم شمالي تعيد فيه حركة الحوثيين حكم الإمامة الزَّيْدية، وجنوبي تحكمه حركات سياسية موالية لإيران، ويَكُونان معًا منطلقًا لتمدُّد إيران في المنطقة والقرن الأفريقي ذي الأهمية الإستراتيجية. ويلحظ أن هذه الدراسة تجاهلت تقديم حلول لعلاج الأزمة الداخلية في اليمن.

3- «النظام والأطراف في شمال اليمن: ظاهرة الحوثيين»[2]، لمجموعة من الباحثين. وهو يتناول الأبعاد المختلفة للصراع بين الحكومة اليمنية والحوثيين،

(1) أحمد عبد الكريم سيف، «الأزمة اليمنية وقضية الحوثيين»، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد (47)، يناير 2010، ص88-100.

(2) Barak A. Salmonid, Bryce Loidolt, & Madeleine Wells, Regime & Periphery in Northern Yemen: the Phenomenon, (Santa Monica: Rand corporation, 2010).

فبدأ الكتاب بالإشارة إلى أن الصراع ليس ذا طابع قبلي، كما أنه ليس صراعًا بين جماعة معارضة طائفية والنظام الحاكم، بل هو صراع التبس فيه عدم الرضا عن الأوضاع القائمة مع الهُوِية الزَّيْدية مع عدم الرضا عن سياسات الحكومة اليمنية المركزية، خاصة مع تركيز الحكومة اليمنية على التنمية الاقتصادية في العاصمة وإهمالها الأطراف تنمويًّا واقتصاديًّا، غير أنه مع استمرار الصراع بين الحكومة اليمنية والحوثيين اكتسب الصراع أبعادًا قبلية ومذهبية، وزاد تعقيد الصراع مع تصنيف الحكومة اليمنية للصراع مع الحوثيين على أنه «حركة تمرد»، واتباعها وسائل مكافحة التمرد في مواجهتهم.

4- دراسة «تأثير التدخل الإقليمي على مسار النزاع في اليمن (2018-2011)»[1]، لإبراهيم الوريث. تناولت الدراسة تأثير التدخل الإقليمي الخارجي على مسار النزاع في اليمن ومشروعيته، من خلال تناول مفهوم التدخل ومبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول، بالإضافة إلى تحديد أسباب التدخل الإقليمي والدولي في اليمن وطبيعة ومسار النزاع في اليمن، الذي قسمة إلى مرحلتين: المرحلة الأولى من (2011-2014)، وهي المرحلة التي تم فيها الخروج ضد حكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح تحت مسمى «ثورة الشباب»، بدعم من أحزاب المعارضة، خاصة حزب الإصلاح (جماعة الإخوان المسلمين) وجماعة أنصار الله الحوثيين، وتسليمه السلطة لنائبه عبد ربِّه منصور هادي. والمرحلة الثانية من (2014-2018)، أي منذ سيطرة جماعة أنصار الله الحوثيين على العاصمة صنعاء وخروج الرئيس هادي إلى المملكة العربية السعودية، وانطلاق عاصفة الحزم تحت مسمى «التحالف العربي». محددًا بذلك الأطراف

(1) إبراهيم الوريث، تأثير التدخل الإقليمي على مسار النزاع في اليمن (2018-2011)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018.

الداخلية والخارجية التي لعبت دورًا في استمرار النزاع في اليمن، وما نتج عن ذلك من التداعيات والتأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تقسيم البحث:

سوف نتناول موضوع البحث في أربعة عناصر، هي:

أولًا: التداعيات المباشرة للصِّراع.

ثانيًا: التداعيات غير المباشرة للصراع.

ثالثًا: الخاتمة.

رابعًا: النتائج.

أولاً- التداعيات المباشرة للصراع في اليمن:

نتج عن التدخلات الإقليمية والخارجية، إلى جانب العوامل الداخلية التي أسهمت في قيام الدولة اليمنية الحديثة وأضعفتها، وهي المتمثلة في التركيبة القبلية والمذهبية والقوى السياسية المتصارعة في اليمن، العديد من التداعيات التي كان لها تأثير على المستوى السياسي والاقتصادي والإنساني؛ كونها أسهمت (أي التدخلات الخارجية) في تغذية الصراع بين القوى السياسية وتوسيع الفجوة بين مكوناته، وساعدت على إطالة أمد هذا الصراع، وهو ما سيتم إيضاحه من خلال النقاط التالية:

- **التداعيات السياسية والأمنية**:

ظل تماسك الدولة اليمنية هو الهاجس الأكبر الذي يؤرِّق السُّلطات السياسية التي تعاقبت على حكم اليمن؛ وذلك لأسباب متعلقة بالتركيب الديموغرافي للمجتمع اليمني، والتضاريس الجغرافية الوعِرة، وانتشار السلاح داخل المجتمع؛ إذ تُشير الإحصاءات غير الرسمية المتداولة في وسائل الإعلام إلى

أن اليمن يمتلك أكثر من ستين مليون قطعة سلاح، بمعدل ثلاث قِطَع لكل مواطن، وقد ارتفع هذا المعدل خلال السنوات الأخيرة، وهو ما جعل الدولة تسعىٰ لكسب ولاء القبائل واستيعاب مجاميع منهم في الجيش.

ويمكن القول: إن مؤسسات الدولة اليمنية بدأت بالتفكك بصورة واضحة للعِيان منذ بداية الأزمة السياسية في عام 2011، عندما أعلن عدد من قيادات الجيش اليمني انشقاقهم عن الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وما تبع ذلك من انشقاقات عسكرية واسعة النطاق واستقالات عديدة لسياسيين ودبلوماسيين، وإعلان العديد منهم انضمامهم إلىٰ صفِّ المتظاهرين، وتسبب ذلك في تفكك المنظومة التي حرص الرئيس السابق علىٰ تماسكها طوال فترة حكمه.

وقد حاولت المبادرة الخليجية وما تبعها إعادة ترميم مؤسسات الدولة وبناءها إلا أنها لم تنجح في ذلك. ومع دخول الحوثيين العاصمة صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014، وتحالف الرئيس السابق معهم والسعي إلىٰ السيطرة علىٰ المحافظات كافة، وخروج الرئيس هادي إلىٰ السعودية ومزاولة عمله من هناك بعد انطلاق العمليات العسكرية للتحالف العربي (عاصفة الحزم). أدىٰ كل هذا في النهاية إلىٰ اكتمال عملية انهيار مؤسسات الدولة[1]. ومقابل تزايد دائرة التدخل الإقليمي في الشؤون اليمنية واتساعها، تبلور وضع جديد ومختلف لواقع الدولة اليمنية، يمكن إيجاز أهم معالمه فيما يلي:

1- انهيار المؤسسات الأمنية وصعود المليشيات المسلَّحة: حيث فقدت المؤسسة العسكرية والأمنية الحدِّ الأدنىٰ من تماسكها، وتَزامَن ذلك مع عملية إعادة

(1) أبو بكر أحمد باذيب، المعضلة اليمنية ... سيناريوهات ما بعد الحرب، كراسات إستراتيجية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (263)، المجلد الخامس والعشرون، أبريل 2016)، ص25.

الهيكلة ودخول الحوثيين إلى صنعاء في 21 سبتمبر 2014م، وذلك من خلال تعطيل مؤسسات الدولة وإحلال المليشيات محلَّها والاستيلاء على العتاد والمعدات العسكرية من المقرات العسكرية، بالتنسيق مع القيادات الموالية للرئيس السابق صالح.

وقد رافق ذلك تردِّي الأوضاع الأمنية، وعدم قدرة الحكومة التابعة للرئيس هادي على فرض سيطرتها على المناطق الخارجة عن سيطرة الحوثي.

وقد نتج عن ذلك تعدُّد الولاءات داخل مؤسسات الدولة وداخل الجيش الذي انقسم إلى ثلاثة أقسام:

(أ) الوحدات التي تدين بالولاء للرئيس السابق علي عبد الله صالح، وهم الأغلبية ويمثلون نحو 75٪ من الجيش اليمني، ويتمركزون في مناطق جغرافية محددة، كما أنهم يتفقون مع الحوثي في ولائهم المذهبي الزَّيْدي. وهو ما يفسر تعاطف معظمهم مع الحوثي.

(ب) وحدات الجيش التي انشقَّت عن الرئيس السابق صالح في 2011م، أو ما كان يعرف بـ«الفِرْقة الأولى مدرَّع»، وهم أشبه بجيش شعبي له ولاءات قبَلية وتربطهم علاقات وثيقة بحزب الإصلاح (الإخوان المسلمين)، وقد انضم معظمهم إلى الجيش الوطني الموالي للرئيس هادي، ويمثلون نحو 20٪ من قوام الجيش اليمني، وهي نفسها القوات الموالية للسعودية التي تقود القتال ضد الحوثيين في العديد من جبهات القتال.

(ج) الوحدات والقيادات التي تنتمي إلى المناطق الجنوبية معظمها من المقرَّبين إلى الرئيس هادي، وعددها محدود[1].

(1) أبو بكر أحمد باذيب، المعضلة اليمنية ... سيناريوهات ما بعد الحرب، المرجع السابق، ص26.

خريطة رقم (1) سيطرة الشرعية 80%، سيطرة الحوثيين 20%
حتى نهاية عام 2018م

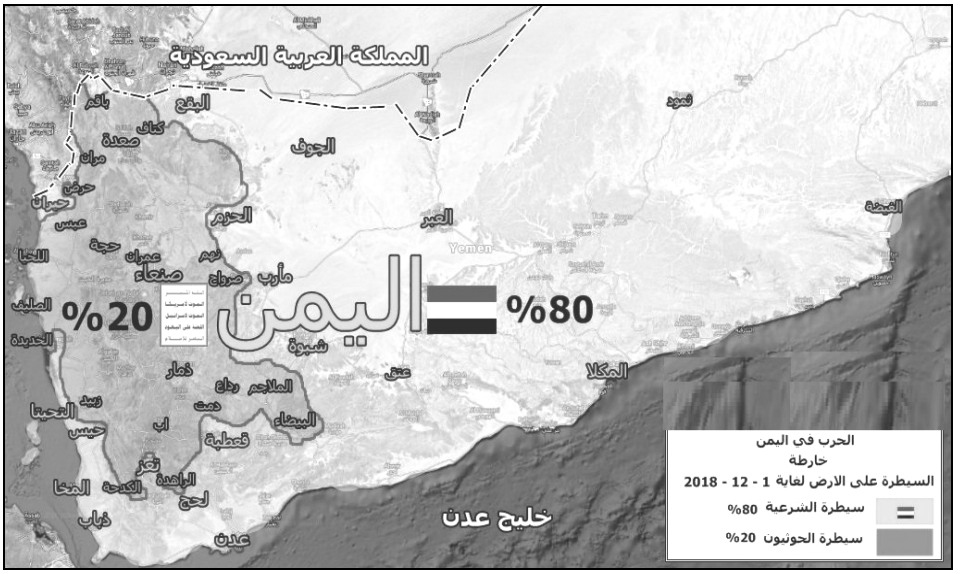

المصدر: twitter.com/abduljabbar1612/status/1068863157043699712

وحسب رأي الباحث فإن كل فصيل أو قسم من هذه الأقسام يدعمه طرف خارجي، فالوحدات التي تدين للحوثي والرئيس السابق مدعومة من إيران، وبعد مقتل صالح انضم قسم منها للقوات التي يقودها طارق محمد صالح ابن الأخ غير الشَّقيق للرئيس السابق صالح، والذي يقود المعارك ضد الحوثيين في مدينة الحديدة بالساحل الغربي.

أما القسم الثاني الذي يمثل القوات التابعة للفرقة الأولى مدرَّع، التي تدين بالولاء للفريق علي محسن الأحمر نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي.

أما القسم الثالث الذي يمثل الرئيس هادي فعدده محدود، وهناك أيضًا قوات الحزام الأمني، وقوات النخبة الحضرمية، والشَّبْوانية، وألوية العمالقة، وغيرها من التشكيلات المسلَّحة، كما هو موضَّح في الخريطة رقم (2).

خريطة رقم (2) التوزيع الجغرافي للتشكيلات المسلَّحة

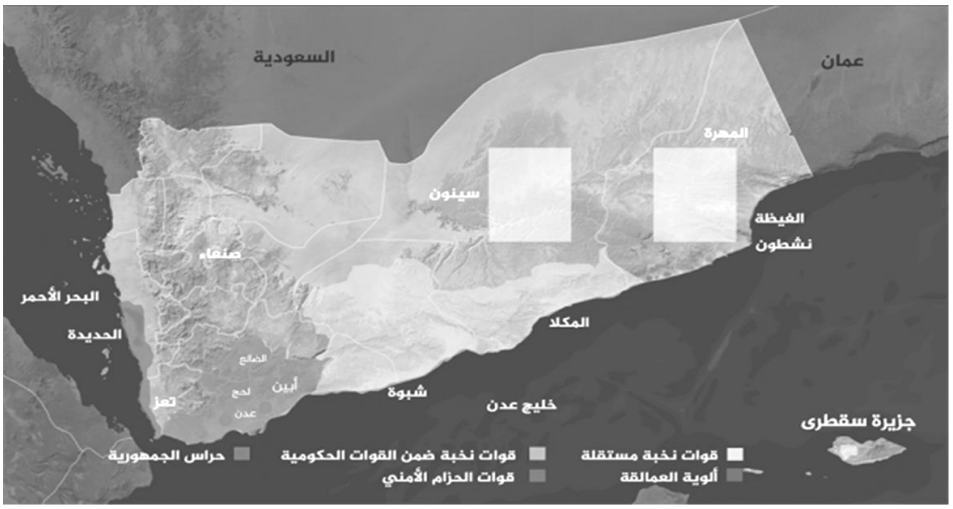

المصدر: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/01/190124100500594.html

2- انهيار المؤسسات السياسية والتنازع على الشرعية الداخلية: أدى انشقاق الوزراء واستقالاتهم عام 2011م، إلى إعاقة إدارة شؤون الدولة على المستوى المركزي، وهو ما أدى إلى ظهور جماعات وقوى سيطرت على المدن، كجماعة الحوثي في صعدة وحجة والجوف وجزء من محافظة عمران، ومنها ما وقع في يد تنظيم القاعدة مثل محافظتي أبين ولَحْجَ وأجزاء من محافظة البيضاء، وفي أحسن الأحوال شكَّلت مجالس أهلية لإدارة المحافظات كما جرى في محافظة حضرموت. وعلى الرغم من تشكيل حكومة توافقية بناء على المبادرة الخليجية، عزَّزت الولاءات للأحزاب والقوى السياسية الداخلية والخارجية على حساب الولاء للوطن، فبعد دخول الحوثيين إلى صنعاء حدث ازدواجية في التعيين، سواء من طرف الحكومة الشرعية أو من طرف الحوثيين[1].

3- توقف المسار السياسي في اليمن: عمل على صعوبة تمرير الدستور

(1) أبو بكر أحمد باذيب، مرجع سابق، ص27-28.

والاستفتاء عليه في ظل الظروف الحالية وحالة الحرب؛ كونه لا يمكن إجراء الانتخابات قبل المصادقة والاستفتاء على الدستور، والذي يفضي إلى تآكل النظام السياسي وتدهوره لصالح الجماعات المسلَّحة كالحوثيين والقاعدة.

4- انتشار العنف والفوضى الذي أدى إلى الانزلاق نحو العمليات الإجرامية والعنيفة داخل المدن وبين مختلف الشرائح الاجتماعية، والذي تحول تدريجيًّا إلى حرب أهلية ذات بعد مذهبي كما حصل في لبنان (1972-1987)، وفي سوريا (2011-2014)، وفي العراق (2012-2014). وعلى مدى السنوات الماضية منذ عام 2014، شهدت عدد من المحافظات في جنوب اليمن عمليات اغتيال واسعة، طالت شخصيات حكومية وعسكرية وأمنية ورجال دين، تبنَّى بعضها تنظيم «القاعدة»، في حين بقيت بعضها مقيدة ضد مجهولين، وحسب تصريحات رئيس رابطة «أُسر ضحايا الاغتيالات»، في جنوب اليمن، جعفر محمد سعد شقيق محافظ (عدن) الذي تم اغتياله أواخر عام 2015، بعبوة ناسفة، بأن عمليات الاغتيال الممنهجة، والتي راح ضحيتها ما لا يقل عن (210) أشخاص، محصورة في أربع محافظات تم تحريرها من المليشيات الحوثية، وهي: عدن، لَحْج، أبين ومدينتا المكلا وسيئون بمحافظة حضرموت. وكل هذه المحافظات تقع تحت سيطرة قوات الشرعية والتحالف منذ نهاية عام 2015[1]. الأمر الذي أكده وزير الداخلية اليمني نائب رئيس مجلس الوزراء، أحمد المسيري الذي صرح في لقائه بقيادات عسكرية، ورجال دين في العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، في 28 فبراير/ شباط 2019 قائلًا: «ظاهرة استهداف الخطباء والدعاة في المدينة، هي استهداف ممنهج ومنظَّم بهدف التخلص من القادة الذين يرفضون تنفيذ أدوار مشبوهة

(1) إحصاء 210 من ضحايا الاغتيالات جنوب اليمن وسط مطالبات بالعدالة، إرم نيوز 2019/2/10، تاريخ الدخول 2019/3/14. متوفر على الرابط التالي:
https://www.eremnews.com/news/arab-world/yemen/1638432

تستهدف وحدة اليمن واستقراره، وتعمل خارج شرعية الرئيس هادي، مؤكدًا أن الحكومة اليمنية ليست الوحيدة المتحكمة في الوضع الأمني للمحافظات التي تم تحريرها من مليشيات الحوثي المدعومة من إيران»[1].

5- تدخُّل أطراف أخرىٰ في مواجهات عنيفة مع الحوثيين هم القاعدة، وحزب الإصلاح الذي اصطدم مع الحوثيين أكثر من مرة، إلا أنهم فضلوا في الفترة الأخيرة عدم خوض مواجهة مسلَّحة مباشرة مع الحوثيين رغم اصطفافهم مع الرئيس هادي ومع التحالف العربي.

6- تنامي قوة تنظيم القاعدة وغيرها من التنظيمات المتطرفة المشابهة في ظل سيطرة الحوثيين علىٰ جزء من اليمن، فهذه التنظيمات الإرهابية استثمرت هذا الوضع للحشد والتجنيد وتوسيع عملياتها في المناطق التي تسيطر عليها، الأمر الذي رفع من منسوب العنف داخل البلاد؛ كما لا يستبعد أن يقوم التنظيم بعمليات خارج اليمن في المستقبل، مما قد يؤدي إلىٰ تدخلات خارجية واسعة في اليمن؛ كذلك فإن قيام التنظيم بعمليات في باب المندب، والبحر الأحمر أدىٰ إلىٰ تدويله، خاصة في ظل الانفلات الأمني الذي تعاني منه تلك المناطق.

وقد أسهمت الضربات الجوية للطائرات من دون طيار في الحد من تحركات تنظيم القاعدة ونشاطه في اليمن، حيث ما زالت واشنطن مستمرة بتنفيذ عمليات ضد عناصر تنظيم القاعدة وقياداته في اليمن بطائرات دون طيار؛ كونها ترىٰ مُلاءمة هذا السلاح مع طبيعة تعقيدات الأرض في اليمن، وتزعم واشنطن أنه لولا هذه الضربات لكان خطر القاعدة أكبر مما هو عليه الآن.

---

(1) للمزيد عن تصريحات وزير الداخلية المسيري، انظر الرابط:
https: www.raialyemen.com/news4454.html.

7- بحسب تقارير الرصد الصادرة عن مكتب الصحافة الاستقصائية في الولايات المتحدة الأمريكية، بلغ عدد الضربات الأمريكية في اليمن منذ بدء أمريكا ما أسمته بالحرب العالمية ضد الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م إلى عام 2017 نحو (362) ضربة جوية وصاروخية (مؤكدة وافتراضية) عبر الطائرات المسيَّرة (دون طيار)، وطائرات أخرى متنوعة، وضربات صاروخية من البحر، وأدت هذه الضربات إلى قتل وجرح العديد من الأشخاص الذين بلغوا (288,3) شخص من عناصر تنظيم القاعدة والمدنيين والأطفال[1].

8- تعدد الولاءات والتبعية للخارج أضعف الدولة تدريجيًّا، وصولًا إلى الاعتماد الكلِّي على الخارج، وخاصة الأطراف الفاعلة التي تعزز هيمنتها ونفوذها على الساحة السياسية في اليمن[2].

- **التداعيات الاقتصادية والإنسانية:**

لقد أفرزت الحرب الأهلية الدائرة في اليمن منذ مارس/آذار 2015 حتى الآن ضغوطًا اقتصادية واجتماعية وإنسانية كبيرة على اليمن واليمنيين؛ البلد الذي يُعدُّ أحد أقلِّ الدول نموًّا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويحتل مراكزًا متأخرًا في مؤشرات التنمية البشرية العالمية، ويصنَّف ضمن قائمة الدول منخفضة التنمية، ويحتل المركز (168) من بين (188) دولة، وفقًا لتقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2016، كما بلغت قيمة دليل التنمية البشرية في

(1) للمزيد حول ضربات وضحايا الهجمات الأمريكية في اليمن ضمن ما يعرف بالحرب على الإرهاب للفترة من 2001-2017، انظر: The bureau of investigative journalism متاحة على الرابط: www.thebureatuinvestigates.com

(2) مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، فريق الأزمات العربي، الأزمة اليمنية إلى أين، العدد السابع، فبراير 2015)، ص10.

اليمن نحو (0,482) مقارنة بنحو 0,497 لمتوسط الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة ونحو (0,687) للدول العربية[1].

لقد أسهمت الحرب - وبصورة كبيرة - في تراجع الأداء الاقتصادي وتدهوره بصورة حادَّة نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي العام والخاص وحالة الحصار البري والبحْري والجوي المفروضة على اليمن، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، وتحديدًا البنى التحتية والمؤسسية؛ الأمر الذي انعكس في تدنِّي مستوى الدخل وتزايد معدلات البِطالة واستشراء الفساد وسوء توزيع الموارد والثروات. إلى جانب تدهور الجانب الاجتماعي والإنساني المتمثل في تزايد حالات النُّزوح والقتل واللجوء والتشريد، وتزايد حالات سوء التغذية في مناطق الصراع، وتفشِّي الأمراض الوبائية، وما صاحب ذلك من انتهاك لحقوق الإنسان. كما أفرزت هذه الحرب أيضًا ضغوطًا على بعض الدول، سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى الحقوقي والدبلوماسي، والخسائر البشرية والمالية.

1- التكلِفة الاقتصادية والإنسانية للحرب على اليمن 2015-2019:

عاش اليمنيون أوضاعًا اقتصادية هشَّة منذ عقود، تفاقمت بشكل غير مسبوق في ظل الحرب والصراعات الجارية، حيث قُدر الانكماش التراكمي في الناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي بنحو 47,1٪ خلال الثلاثة الأعوام الماضية، ومع دخول الحرب عامها الخامس دون تحقيق السلام وتحييد الاقتصاد، فإن الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مرشَّحة للتزايد إلى أكثر من 50,9 مليار دولار (بدون الخسائر المادية) بحلول منتصف عام 2019 على وجه

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، تقرير التنمية البشرية 2016: تنمية المجتمع، لمحة عامة، ص24، (تاريخ الدخول: 2 أغسطس/آب 2018):
http://hdr.undp.org/sites/default/files/HDR2016_AR-overview-web.

التقدير[1]. كما هو موضوع في الشكل رقم (1) لتكلفة الفرصة الضائعة في الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (1) تكلفة الفرصة الضائعة
في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(مليار دولار)

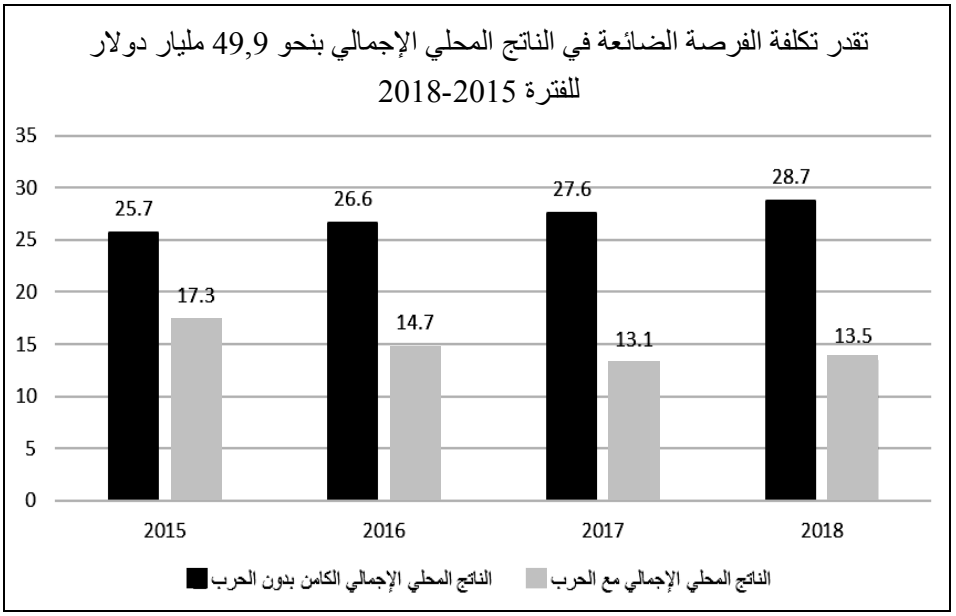

المصدر: المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، «الاقتصاد اليمني في ظل الحرب»، مرجع سابق، ص 2.

ويعود ارتفاع الخسائر الاقتصادية في اليمن عن متوسط خسائر النزاعات في الإقليم والعـالم، إلى ترافق الحرب مع إغلاق بعض المنافذ الجـوية والبرية وتقييد حركة التجارة الخارجية، وتعثر إنتاج وتصدير النفط والغاز الذي يمثل شريان الحياة للاقتصاد الوطني في اليمن، وغياب الكهرباء كليًّا من الشبكة العامة

(1) إصدارات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، «الاقتصاد اليمني في ظل الحرب»، تقرير، (العدد (34)، يونيو/حزيران 2018)، ص1. متوفر على الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU34_% D9%90Arabic .Final.pdf

عن مناطق واسعة في البلاد، وكذلك ظهور أزمة السيولة الحادة في الموازنة العامة والنظام المصرفي، التي تفاقمت منذ أواخر عام 2016، تاركة معظم موظفي الدولة والمتقاعدين بدون مرتبات، وسط تعثر برامج الخدمات العامة، وتعطل كثير من الأنشطة الاقتصادية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى استخدمت أطراف الصراع في الداخل موارد الطاقة اللازمة للعملية الإنتاجية أدوات في صراعاتهم، وبالذات الكهرباء المنقطعة منذ أكثر ثلاث سنوات، فهناك 24,3 مليون إنسان، أي ما يعادل 90٪ من السكان في اليمن لا يحصلون على كهرباء من الشبكة العامة[1]، إلى جانب المشتقات النفطية، فضلًا عن انقسام مؤسسات الدولة الاقتصادية بين طرفي الصراع.

وبالقيمة المطلقة، يتضح من الشكل السابق رقم (1)، أن الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 2010، قدرت بنحو 34,6 مليار دولار خلال الفترة 2015-2018، وبدون تحقيق السلام العاجل والعادل والمستدام، وتحييد الاقتصاد اليمني عن الحرب والصراع، فإن الخسائر مرشحة للتزايد ويتوقع أن تصل إلى 52,9 مليار دولار بحلول منتصف عام 2019.

كما أدى التدهور الحاد في أسعار صرف العملة المحلية إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع وفي معدل التضخم السنوي خلال الأعوام من 2015-2018، الأمر الذي زاد من تفاقم الوضع الإنساني الكارثي، فقد زاد تدهور سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية، حيث كان المتوسط السنوي للقيمة الاسمية للريال مقابل الدولار 320 ريالًا للدولار الواحد في عام 2017، حتى وصل إلى 600 ريال للدولار الواحد في شهر أغسطس/آب 2018، مع استمرار معالجة الحد من

(1) إصدارات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، دعوة لاستئناف دعم المانحين، العدد 16، يوليو/ تموز 2016)، ص1.

العجز المالي وصعوبته من قِبَل الحكومة (انظر الجدول رقم 1 والشكل رقم 2)، اللذين يبينان معدلات التضخم خلال الأعوام 2014-2019[1].

جدول رقم (1) التضخم في مؤشرات السعر الاستهلاكي

(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

الأعوام	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التضخم السنوي بالنسبة المئوية	8,2	26,3	- 22,5	24,7	55,4	56,5

الجدول من وضع الباحث: بالاستفادة من تقارير البنك الدولي للأوضاع الاقتصادية في اليمن منذ عام 2014 - شتاء 2019.

شكل رقم (2) تضخم أسعار المواد الغذائية

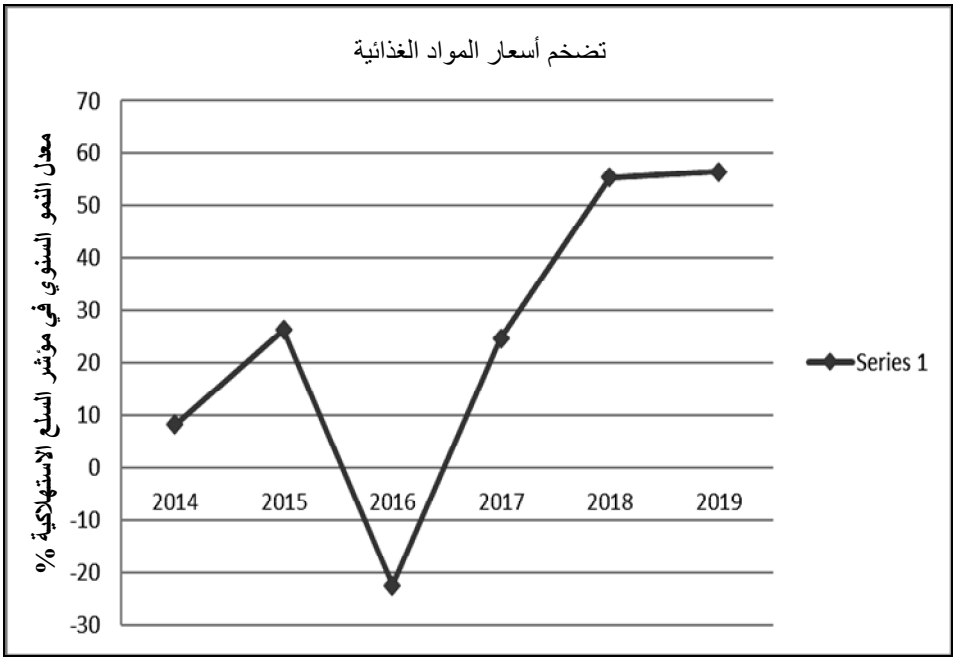

الشكل من وضع الباحث: بالاستفادة من تقرير مجموعة البنك الدولي للأوضاع الاقتصادية، شتاء 2019.

(1) تقرير مجموعة البنك الدولي للأوضاع الاقتصادية في اليمن - شتاء 2019، ص3، متوفر على الرابط: تاريخ الدخول: 2019/3/16.
www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/publication/yemen-economic-monitoring-brief-winter-2019.

ويعود التدهور الملحوظ الذي شهده سعر الصرف في السوق الموازية لعدة أسباب، أبرزها محدودية تدفُّق موارد النقد الأجنبي إلى اليمن ونفاد الاحتياطي النقدي الخارجي، كما كانت تغيرات سعر الصرف أكثر شدة بعد نفاد الاحتياطيات الخارجية ونقل عمليات البنك المركزي إلى محافظة عدن، مرتفعًا بـ61٪ بين سبتمبر/أيلول 2016 ومارس/آذار 2018، مقابل 41٪ بين مارس 2015 وسبتمبر 2016، وعلى الرغم من إيداع ملياري دولار وديعة سعودية في البنك المركزي في يناير 2018، لتهدئة تقلُّبات سعر الصرف، الآن استدامة الأثر الايجابي لتلك الوديعة لم تطل كثيرًا، حيث وصل الدولار مقابل الريال اليمني في أغسطس 2018 إلى 600 ريال للدولار الواحد، بسبب عدم حشد مزيد من دعم المانحين لاستقرار الاقتصاد اليمني، وعدم استئناف الصادرات اليمنية، وخاصة النفطية، التي تمثل 50٪ من قوام ميزانية الاقتصاد اليمني[1].

شكل رقم (3) متوسط سعر الصرف الموازي (ريال/دولار)

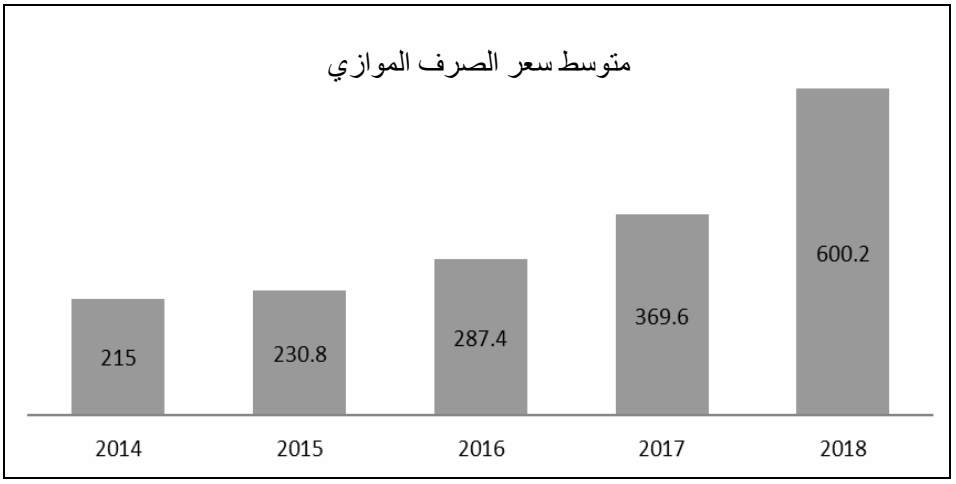

الشكل من وضع الباحث: بالاستفادة من تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والبنك المركزي اليمني 2018.

(1) المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (34)، مرجع سابق، ص4.

2- التدمير الممنهج للبنى التحتية:

تعرض رأس المال المادي الذي تراكم خلال العقود الخمسة الماضية، والذي لم يكن في الأساس يفي باحتياجات السكان من الخدمات الأساسية، وبالذات خدمات الكهرباء والمياه والطرقات والإسكان، إلى أضرار واسعة النطاق جراء الاستهداف المباشر والممنهج لهذه البنى، من قبل أطراف الصراع كافة، عبر الغارات الجوية التي دمرت غالبية تلك المرافق بصورة كلية أو جزئية. إلى جانب القصف الحوثي العشوائي على المدنيين والمنشآت الحيوية، وزراعة الألغام في الأحياء السكنية، وتفجير المساكن ودور العبادة ومؤسسات الدولة.

ونظرًا لاستمرار الحرب، وبالتالي استمرار التدمير لبقية البنى التحتية من أطراف الصراع كافة، فإنه من الصعوبة بمكان التوصل إلى تقييم شامل للأضرار، وبالتالي فإن ما سنذكره في هذا الجانب ما هو إلا تقديرات أولية صادرة عن بعض الجهات ذات العلاقة، ففي جانب الخسائر المادية وحتى يوليو/تموز 2018، تشير بعض التقارير الحقوقية غير الرسمية إلى تضرر البنية التحتية بشكل كبير جراء الحرب؛ حيث تشير إلى تضرر 15 مطارًا، 14 ميناء، 2512 طريقًا وجسرًا، 727 خزانًا وشبكة مياه، و185 محطة ومولد كهرباء، و421 شبكة اتصالات، و1,842 مدرسة ومعهدًا، و318 مستشفى ومركزًا صحيًّا، و1797 منشأة حكومية، و360 محطة وقود سيارات و265 ناقلة وقود، و316 مصنعًا و295 مزرعة دواجن ومواشٍ، و490 موقعًا أثريًّا ومنشأة سياحية، و112 منشأة رياضية[1].

وبفعل تداعيات الحرب الجارية، تعرضت 1,842، من أصل 15,826

(1) المركز القانوني للحقوق والتنمية، نشرة بإحصائية يوليو/تموز 2018، تاريخ الدخول 7 يناير 2019: http://www.icrdye.org.

مدرسة في عموم اليمن للأضرار المادية، أو استخدمت ثكنات للمسلَّحين وإيواء النازحين، وحسب مؤشرات المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن حتىٰ 1 سبتمبر 2017، يوجد ما يقارب 3 ملايين شخص نازح داخليًّا أو عادوا إلىٰ مناطقهم دون مراء، وهذا يُصعِّب خلْق فضاءات آمنة للتعليم، ويؤثر علىٰ تعليم 1,5 مليون طفل (منهم 46٪ إناث)، وتركزت 62,3٪ من المدارس والمنشآت المتأثرة بالصراع في ست محافظات هي: تعز، وصعدة، وأمانة العاصمة صنعاء، وذِمار، وحجَّة، والحديدة. وقدر البنك الدولي تكلفة إعادة بناء المدارس المتضررة بنحو 1,5 مليار دولار، منها 928 مليون دولار تكلفة إعادة بناء 232 مدرسة مدمَّرة كليًّا، كما يوضحها الشكل رقم(4)[1].

شكل رقم (4) المدارس المتضررة من الحرب حسب المحافظات حتى سبتمبر 2017

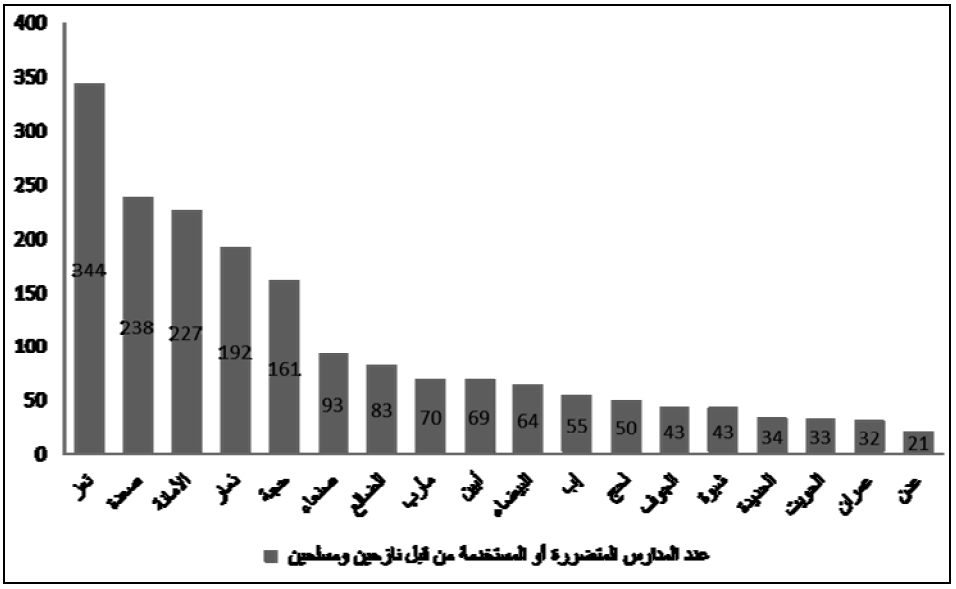

المصدر: https://www.pbsbdialogue.org/media/filer_public/60/d4/60d45fc0-4cbc-4ab9-879f-ed3460c7bd26/ yseu30_ arabic_final.pdf.

(1) World bank, toward blue print for the recovery and reconstruction of Yemen, May 2017.

جدول رقم (2) حجم الخسارة في البنية التحتية

أعداد البنية التحتية المدمرة		أعداد المنشآت الخدمية		أعداد المنشآت الاقتصادية	
15	مطار	930	مسجد	331	مصنع
14	ميناء	327	مستشفىٰ ومرفق صحي	628	سوق تجاري
2.559	طريق وجسر	152	منشأة جامعية	7,373	منشأة تجارية
191	محطة ومولد كهرباء	279	منشأة سياحية	749	مخزن أغذية
781	خزان وشبكة مياه	112	منشأة رياضية	621	شاحنة غذاء
426	شبكة ومحطة اتصال	38	منشأة إعلامية	362	محطة وقود
1.818	منشأة حكومية	219	مَعْلَم أثري	265	ناقلة وقود
421.911	منزل تدمر وتضرر	3.288	حقل زراعي	4.007	وسيلة نقل
		310	مزرعة دجاج ومواشٍ		

الجدول من وضع الباحث: بالاستفادة من البيانات الصادرة عن المركز القانوني للحقوق والتنمية، مرجع سابق.

3- التكلفة الإنسانية للحرب:

مع دخول الحرب في اليمن عامها الخامس دون أفُق واضح لتحقيق السلام، سواء عبر المسارات السياسية أو الحسم العسكري، تستمر الخسائر البشرية المباشرة وغير المباشرة بمستويات مرتفعة قابلة للزيادة، ففي جانب الخسائر البشرية، وعلىٰ مدىٰ سنوات الحرب المتواصلة منذ عام 2015 - حتىٰ لحظة كتابة هذا السطور عام 2019، تتغير بصورة مروِّعة أعداد وأرقام الضحايا تصاعديًّا، بسبب تعنُّت أطراف الصراع، وتماهي المجتمع الدولي والأمم المتحدة السلبي تجاه ما يجري.

فقد تسبب الصراع المسلَّح إلىٰ خسائر فادحة في السكان والممتلكات والبنىٰ التحتية، بسبب عشرات الضربات الجوية العشوائية وغير المتناسبة علىٰ مناطق

مدنيـة، قتلت الآلاف من المدنيين، في انتهـاك صـارخ لقـوانين الحـرب، كما أطلقت ميليشيات الحوثي قذائف مدفعية عشوائية على مساكن المواطنين العُـزّل، إلى جانب الخطف التعسُّفي والقتـل العَمْـد للعـديد من الناشـطين والصحفيين، في العديد من المدن التي تسيطر عليها أو تكون عرضة لصراع الطرفين، ما أدى إلى مقتل مدنيين، وأطلقت العـديد من الصواريخ البالستية على المدن السعودية.

وتشير تقديرات الاحتياجات الإنسانية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في يناير/كانون الثاني 2018، إلى وصول عدد ضحايا الحرب في اليمن إلى نحو (62) ألف شخص، منهم 9,2 آلاف قتيل من المدنيين وطرفي الصراع، ونحو (52,8) ألف جريح، منهم قرابة (3,3) آلاف طفل بين قتيل وجريح كما تشير تلك التقارير إلى وجود نحو 24,2 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية يشكلون (75٪) من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم (28) مليون نسمة، منهم (11,3) مليون شخص في حاجة ماسَّة وشديدة للمساعدة الإنسانية، منهم (8,4) ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون خطر المجاعة، بمن فيهم (3) ملايين نازح في الداخل، فضلًا عن وفاة نحو عشرة آلاف يمني ممن يحتاجون للعلاج خارج البلاد بسبب إغلاق قوات التحالف مطار صنعاء[1].

في حين يُشير تقرير المركز القانوني للحقوق والتنمية في اليمن إلى وجود (160) ألف مواطن قتلوا بشكل غير مباشر، متأثرين بالإجراءات المانعة

(1) مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية الطارئة لليمن 2018، يناير 2018، ص4، متوفر على الرابط التالي:
http://ye.one.un.org/content/dam/unct/yemen/docs/unct-ye-YHRP-2018-ar.pdf

لمغادرتهم اليمن لتلقي العلاج وعدم حصولهم بسبب الصراع القائم على جرعات الدواء لأمراضهم المزْمِنة، أو تعرضهم لأمراض وبائية كالكوليرا، إلى جانب سوء التغذية ونقص الطعام[1].

وتشير تقديرات الوضع الإنساني في اليمن التي نشرها البنك الدولي، إلى انزلاق ما يقرب من ثلث مديريات اليمن البالغ عددها 333 مديرية إلى حافَة المجاعة، في زيادة قدرها 13٪ في عام 2018 مقارنة بالوضع في أبريل/نيسان 2017، ويعاني نحو 1,8 مليون طفل و1,1 مليون امرأة حامل أو مرضع من سوء التغذية الحاد. ويتضمن هذا العدد (400) ألف طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الشديد، كما يعاني نحو (16) مليون من نقص إمدادات المياه المأمون وخدمات الصرف الصحي، ولا يحصل (18) مليون على خدمات رعاية صحية كافية، وتعاني المؤسسات المحلية لتقديم الرعاية الصحية والتغذية الأساسية من محدودية الموارد والكوادر العاملة بسبب الصراع، ولا تعمل سوى نصف المنشآت الصحية؛ كما يوجد ما لا يقل عن مليوني طفل، قرابة 27٪ منهم من الأطفال في سن الدراسة خارج المدارس، وأكثر من 690 مدرسة غير صالحة للاستخدام حاليًّا[2]. ويوضح الجدول رقم (3) أعداد السكان المتضررين المحتاجين للمساعدة الإنسانية وفق تقديرات اليونيسيف خلال إحصائية يناير/كانون الثاني 2019.

---

(1) المركز القانوني للحقوق والتنمية في اليمن، نشرة إحصائية، أكتوبر 2018، تاريخ الدخول: 16 مارس/آذار 2019: http:/www.crdye.org.

(2) البنك الدولي في اليمن، عرض عام، 2018/10/11، ص2.
http://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview.

جدول رقم (3): يوضح تقديرات اليونيسيف للعام 2019
لأعداد السكان المتضررين المحتاجين لمساعدة إنسانية

(التقديرات تستند إلى المراجعة الشاملة للاحتياجات الإنسانية، ديسمبر 2017) - بالمليون

	الإجمالي	رجال	نساء	أولاد	فتيات
إجمالي عدد السكان المحتاجين	24,1	5,9	5,9	6	6,3
السكان الذين هم بحاجة ماسة للمساعدة	14,3	3,5	3,5	3,6	3,7
النازحون	3,34	0,8	0,84	0,83	0,87
السكان الذين هم بحاجة لمساعدة في مجال المياه والإصحاح البيئي	17,8	4,2	4,4	4,5	4,7
السكان الذين هم بحاجة لمساعدة في مجال الصحة	19,7	4,7	4,8	5	5,2
السكان الذين هم بحاجة لمساعدة في مجال التغذية	7,4	0	2,53	2,5	2,4
السكان الذين هم بحاجة لمساعدة في مجال حماية طفل	7,4	-	-	3,6	3,8
السكان الذين هم بحاجة لمساعدة في مجال التعليم	4,7	0	0	2,6	2,1

المصدر: تقرير الوضع الإنساني لليونيسيف في اليمن، يناير/ كانون الثاني 2019، ص 2.

متوفر على الرابط: Ar-Unicef-yemen-Humanitarian-situation-report-january2019.Pdf.

- **التداعيات الاجتماعية**:

يمكن إبراز أهم معالمها من خلال النقاط التالية:

1- أدى الصراع في اليمن إلى إحداث شروخ اجتماعية في أرجاء البلد وتُركت اليمن تنقسم على أسس طائفية وجغرافية، فقد أدى الاقتتال في الجنوب إلى ارتفاع حدَّة التوترات المتزايدة منذ فترة طويلة مع الشمال، الأمر الذي قد يضعف من إمكانية استمرار الوحدة اليمنية.

2- إلى حد كبير فإن أقلمة الصراع أدت بدورها إلى تغذية النزعة الطائفية المتصاعدة وغير المسبوقة في اليمن، والتي حظيت بصدًى كبير في القنوات الإعلامية، من خلال اعتبار الحوثيين واليمنيين المؤيدين لهم شيعة صفويين

تابعين لإيران، مقابل اعتبـار الحوثيين لخصومهم تكفيريين ودواعش تابعين لدول عربية خليجية، وقد تجسـدت هذه العـوامل من خلال نمـو القاعدة في اليمن.

وبنبرة طائفية حادة فإن «القاعدة» نصبت نفسها حاكمًا لأهل السُّنة في اليمن، ووسعت دعمها ليصل بها الحد إلى السيطرة على الميناء الشرقي في المكلا بمحافظة حضرموت[1].

3- من زاوية أخرى، جاءت هذه الحرب منذ 2015م لتعمق الشرخ في جسد النسيج الاجتماعي اليمني، حيث انقسم الشعب بين مؤيد لما تقوم به دول التحالف، خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية، ومعارضة لهذه الحرب في اليمن عبر العمليات العسكرية خاصة في المناطق الشمالية، ويعتبرونها عدوانًا ضد استقرار البلاد، وانتهاكًا لسيادته[2].

4- تعدد الولاءات وتمزق النسيج الاجتماعي: واعتبار اليمن دولة متصدِّعة؛ نتيجة تفكك المؤسسات الأمنية والعسكرية وما أسفر عنه من ولاءات فئوية تتعارض مع البعد الوطني وتجنب الوقوع في فخِّ الجماعات المسلَّحة[3]؛ لذلك فإن الولاءات الداخلية تجاوزت الحدود وارتبطت بصالح القوى الإقليمية التي استغلت هذا الجانب على حساب تدمير بنية النسيج الاجتماعي اليمني ولُحْمته.

---

(1) ماجد المذحجي، أسيل سيد أحمد، فارع المسلمي، أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، ورقة سياسية، رقم 6 (غرفة الأزمات اليمنية، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، يونيو 2015).

(2) حمود القدمي، مسارات الصراعات الداخلية في اليمن، تحرير محمد عبد الله يونس، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ديسمبر 2015)، ص57.

(3) أبو بكر باذيب، مرجع سابق، ص28-30.

ثانيًا- التداعيات غير المباشرة للصراع:

ترتبط التداعيات غير المباشرة بالتدخل الخارجي والإقليمي في اليمن، ويمثل الصراع في اليمن تهديدًا حقيقيًّا للأمن الإقليمي بشكل عام، وأمن دول الجوار بشكل خاص، وما زاد من خطورة هذا الصراع هو تدخل العديد من الأطراف والقوىٰ الإقليمية فيه بشكل مباشر وغير مباشر، مما كان له تأثير كبير علىٰ أمن المنطقة واستقرارها، وقد ارتفعت نسبة التأثير الإقليمي في اليمن مع انطلاق العمليات العسكرية، والتي نتج عنها العديد من التداعيات والانعكاسات الإقليمية والدولية التي سنحاول إيجازها في النقاط التالية:

1- تدفق اللاجئين اليمنيين وارتفاع معدلات الهجرة للخارج ودول الجوار، كما هو الوضع في العديد من الدول العربية التي تعاني من صراعات وأزمات سياسية أدت إلىٰ حالة من عدم الاستقرار، فقد نتج عن الصراع في اليمن نزوح أعداد كبيرة من المدنيين خارج مواطنهم الأصلية، ولجوء بعضهم إلىٰ بلدان أخرىٰ، وزاد من تعقيد الأوضاع فرض حصار جوي وبرِّي وبحْري علىٰ اليمن، وتدهور الأوضـاع الداخلية؛ ما شكَّل دافعًا قويًّا للكثير من اليمنيين للخروج باتجاه دول الجوار. وحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد الأشخاص طالبي اللجوء نتيجة الصراع في اليمن خلال الفترة (مارس - أكتوبر 2015)، نحو 120 ألف لاجئ، موزعين علىٰ دول الجوار: السعودية، وجيبوتي، وإثيوبيا، والسودان، وعُمان[1].

بالإضافة إلىٰ ذلك ارتفعت نسبة العِمالة اليمنية المهاجرة، سواء بطرق شرعية أو غير شرعية، وقد تمكنت دول الجوار الخليجي من ضبط عمليات اللجوء من خلال تقديم المساعدات داخل الأراضي اليمنية.

---

(1) أبو بكر باذيب، مرجع سابق، ص31.

2- اضطراب الأمن والملاحة في البحر الأحمر وباب المندب: حيث أدىٰ الصراع في اليمن والتدخل الإقليمي فيه إلىٰ التأثير علىٰ حرية الملاحة والتجارة في البحر الأحمر وعبر مضيق باب المندب، الذي يمر من خلاله نفط الخليج العربي وإيران إلىٰ الأسواق العالمية في أوروبا. وتجذر الإشارة إلىٰ أن 60٪ من الواردات الأوروبية و25٪ من الواردات الأمريكية من مصادر الطاقة تمر عبر البحر الأحمر، وتزداد أهمية مضيق باب المندب في ضوء ارتباطه بقناة السويس ومضيق هرمز.

وتمثل سيطرة الحوثي علىٰ مضيق باب المندب حضورًا بالوكالة لإيران، مما ينعكس علىٰ الأمن القومي العربي وحركة الملاحة العالمية وعلىٰ الدول المطِلَّة علىٰ البحر الأحمر، خاصة مصر التي تعده أحد أهم مصادر الدخل القومي، بحكم ارتباطه بقناة السويس[1].

3- تمدُّد النفوذ الإيراني في المنطقة انطلاقًا من اليمن، فهناك سعي إيراني حثيث لتحويل اليمن إلىٰ مركز نفوذ، أو علىٰ الأقل تحويل جماعة الحوثيين إلىٰ نموذج آخر لـ«حزب الله» في لبنان، والذي يمثل تهديدًا لأمن دول الخليج العربي واستقرارها.

4- تنامي حدَّة الصراع الخليجي الإيراني في اليمن، فزيادة النفوذ الإيراني في اليمن عن طريق الحوثيين أو الانفصاليين الجنوبيين، سيدفع دول الخليج العربي إلىٰ التدخل علىٰ كل المستويات في اليمن، لمقاومة النفوذ الإيراني؛ لما يشكله من خطر علىٰ أمنها ودورها الإقليمي[2].

---

(1) أبو بكر باذيب، مرجع سابق، ص33-36.
(2) الأزمة اليمنية إلىٰ أين، العدد السابع، فبراير 2015، مرجع سابق، ص10.

5- بروز بوادر اختلافات بين القوى الإقليمية المتدخلة في اليمن: أدى الصراع في اليمن والتدخل العسكري فيها إلى بروز خلاف في الأهداف والمصالح بين هذه القوى[1].

إضافة إلى ذلك قيام إيران بخرق قرار حظر توريد الأسلحة إلى جماعة أنصار الله الحوثيين.

6- الخسائر البشرية والحرج السياسي: شكلت الأوضاع الإنسانية وارتفاع عدد الضحايا المدنيين، وتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية وتدمير البنية التحتية في اليمن - موجة من الانتقادات الدولية برزت على ضوئها العديد من الأصوات المطالبة بوقف الحرب العبثية في اليمن، بالإضافة إلى إطالة أمدها ودخولها عامها الخامس دون تحقيق أية نتائج تذكر.

7- زيادة الإنفاق العسكري والتسلح في المنطقة: تُشير التقارير السياسية والاقتصادية إلى أن معدل الإنفاق العسكري ارتفع في المنطقة بسبب تأثيرات الصراع في اليمن، وهو الأمر الذي انعكس بدوره على معدلات النمو[2].

8- أدى الصراع في اليمن والتدخل الإقليمي فيها إلى زيادة وتيرة الحرب الباردة الإقليمية بين أقطار مجلس التعاون الخليجي ومصر من جانب (ما يعرف بمحور الاعتدال)، وإيران وحزب الله وبعض جماعات الهُوِية الأصولية من جانب آخر (ما يعرف بمحور الممانعة)، مما قد يؤدي إلى اختلال التوازن الإستراتيجي الإقليمي القائم لصالح قوى معادية للعرب والمسلمين.

---

(1) التقرير الإستراتيجي العربي 2015، رئيس التحرير: عمرو هاشم ربيع، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: 2016، ص258- 259.

(2) كارين إيونغ، الحرب بأي ثمن العواقب الاقتصادية المحلية والإقليمية للحرب الأهلية في اليمن، معهد دول الخليج العربية في واشنطن لبناء جسور التفاهم، 25 مايو 2017، ص10-11.

9- أدىٰ الصراع في اليمن والتدخل الإقليمي فيهما إلىٰ صعود فاعلين جدد مؤثرين في البيئة السياسية والأمنية المحلية والإقليمية، فتهاوي بعض الدول القُطرية وعدم قدرتها علىٰ ممارسة المهامِّ المنوطة بها، أدىٰ إلىٰ ظهور فاعلين جدد، باتوا يمثلون بديلًا لها، كجماعة الحوثي والحَراك الجنوبي الانفصالي في اليمن، في ظل عجز بعض الحكومات الرسمية عن إشباع وتوفير الاحتياجات والمتطلبات الأساسية المحلية لشعوبها وعدم قدرة بعض الجيوش النظامية علىٰ حماية الحدود والأمن القومي وصيانتهما، أوجد المسوِّغ لظهور الفاعلين غير الرسميين، مثل حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن[1].

10- قد يؤدي الصراع في اليمن مستقبلًا إلىٰ لجوء بعض القوىٰ الإقليمية للتحالف المضاد مع بعض القوىٰ المنافسة وتوسع دائرة التحالفات، فإيران قد تتجه إلىٰ روسيا لمواجهة التهديد الذي يمثله نظام تحالف دول الخليج العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي السياسات الكفيلة بعودة أجواء الحرب الباردة وأنماط الاستقطاب والانحياز إلىٰ الهيمنة.

ثالثًا- الخاتمة:

بالنظر إلىٰ تاريخ الدولة اليمنية عبر الفترات الماضية حتىٰ يومنا هذا، شكل الصراع السياسي أبرز مراحلها، حيث اقترنت الاختلافات في اليمن بالصراعات التي تعددت أسبابها إما (مذهبية أو دينية أو طائفية، وتجلت مجتمعة في شكل صدامات وحروب، غلب عليها الطابع المذهبي والطائفي، فضلًا عن ظهور الحركات الدينية ذات الارتباط بقوىٰ إقليمية وتيارات إسلامية غذت الصراع

(1) أحمد محمد أبو زيد، الدور السياسي للقبيلة في اليمن: مستقبل الصراع في جنوب اليمن كدراسة حالة، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج لدراسات التنمية، نوفمبر 2013)، ص88-89.

وأصبحت بذلك مصدر لعدم الاستقرار السياسي في اليمن؛ لأنها خلفت نتائج متعددة على الوضع السياسي حسب فهم أصحاب المذاهب أو الطوائف وتعصبهم ومدى ارتباطهم بالخارج، وطريقة تعاملهم مع المكون الديني والقَبَلي وتمثيلهما على الساحة السياسية اليمنية.

كما لعبت العوامل والقوى الخارجية دورًا كبيرًا في عدم الاستقرار السياسي في اليمن، وتضافرت العديد من الأسباب التي وسعت من تأثير الأطراف الخارجية في مواضيع وقضايا كانت من صميم الشأن الداخلي لليمن، وما تركته من آثار على دور وتوجه وسياسات مختلف القوى السياسية والمجتمعية في الساحة اليمنية وفي طبيعة النظام السياسي السائد فيه.

وما يمر به اليمن من صراعات وحروب خلال السنوات الماضية ما هو إلا نتاج لهذه التدخلات الخارجية، ونتاج للصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية. حيث تُشير العديد من التقارير الدولية إلى أن الصراع في اليمن منذ 2014م خرج عن السيطرة بسبب توسع دائرة تدخل القوى الخارجية التي أصبحت تدير العمليات العسكرية بشكل مباشر بين الأطراف والقوى اليمنية، وتدير حربًا بالوكالة لصالح هذه القوى، بشكل مخالف لكل القوانين والأعراف الدولية.

رابعًا- النتائج:

1- نتج عن الصراع في اليمن العديد من التداعيات السلبية التي انعكست على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

2- أدى الصراع في اليمن إلى انهيار المؤسسات الأمنية وصعود الجماعات المسلَّحة التي حلَّت محلَّ الدولة، مما أدى إلى تعدد الولاءات داخل مؤسسات الدولة والجيش.

3- مثل الصراع في اليمن تهديدًا حقيقيًّا للأمن الإقليمي العربي ولأمن دول الجوار بعد صعود المليشيات الحوثية المدعومة من إيران.

4- يؤكد القانون الدولي على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، وهو ما جعل من التدخلات الخارجية في الشأن اليمني دون ضوابط ومعايير اعتداءً وانتهاكًا لمبادئ القانون الدولي.

5- أدى الصراع في اليمن إلى حدوث العديد من المتغيرات على المستوى الإقليمي، وفَتح الباب أمام الكثير من الاحتمالات والسيناريوهات غير واضحة والمتعلقة بمصير اليمن ومستقبله، ومستقبل المنطقة بأسْرِها.

*

المصادر والمراجع

أولًا- العربية:

الدوريات:

- أحمد عبد الكريم سيف، «الأزمة اليمنية وقضية الحوثيين»، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد (47)، يناير2010.
- أحمد محمد أبو زيد، الدور السياسي للقبيلة في اليمن: مستقبل الصراع في جنوب اليمن كدراسة حالة، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج لدراسات التنمية، نوفمبر 2013.
- إصدارات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، «الاقتصاد اليمني في ظل الحرب»، تقرير، العدد (34)، يونيو/حزيران 2018، ص1. متوفر على الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU34_%D9%90Arabic_Final.pdf.
- إصدارات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، دعوة لاستئناف دعم المانحين، العدد (16)، يوليو/تموز 2016.
- أبو بكر أحمد باذيب، المعضلة اليمنية ... سيناريوهات ما بعد الحرب، كراسات إستراتيجية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية العدد (263)، المجلد الخامس والعشرون، أبريل 2016.
- حمود القدمي، مسارات الصراعات الداخلية في اليمن، تحرير محمد عبد الله يونس، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ديسمبر 2015.
- ماجد المذحجي، أسيل سيد أحمد، فارع المسلمي، أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، ورقة سياسية، رقم 6، غرفة الأزمات اليمنية، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، يونيو 2015.
- مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، فريق الأزمات العربي، الأزمة اليمنية إلى أين، العدد السابع، فبراير 2015.

الرسائل الجامعية:

- إبراهيم الوريث، تأثير التدخل الإقليمي على مسار النزاع في اليمن (2011-2018)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات السياسية، جامعة الجزائر3، 2018.
- عبد اللطيف علي ناصر الدباء، توظيف السياسة الخارجية في إدارة أزمة داخلية ... إدارة أزمة الانفصال (1993-1995)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 2006.

التقارير:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، تقرير التنمية البشرية 2016 تنمية المجتمع، لمحة عامة، ص 24، تاريخ الدخول: 2 أغسطس/آب 2018:
www.hdr.undp.org/sites/default/files/HDR2016_AR-overview-web.
- البنك الدولي في اليمن، عرض عام، 2018/10/11:
http://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview.
- التقرير الإستراتيجي العربي 2015، رئيس التحرير عمرو هاشم ربيع، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2016.
- تقرير مجموعة البنك الدولي للأوضاع الاقتصادية في اليمن - شتاء 2019، ص3، متوفر على الرابط، تاريخ الدخول: 2019/3/16:
http://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/publication/yemen-economic-monitoring-brief- winter-2019.
- كارين إيونغ، الحرب بأي ثمن؟ العواقب الاقتصادية المحلية والإقليمية للحرب الأهلية في اليمن، معهد دول الخليج العربية في واشنطن لبناء جسور التفاهم، 25 مايو 2017.
- المركز القانوني للحقوق والتنمية في اليمن، نشرة إحصائية، أكتوبر 2018، تاريخ الدخول: 16 مارس/آذار 2019: http://www.icrdye.org.
- المركز القانوني للحقوق والتنمية، نشرة إحصائية، يوليو/تموز 2018، تاريخ الدخول: 7 يناير 2019:
http://www.icrdye.org.
- مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية الطارئة لليمن 2018، يناير 2018، ص 4، متوفر على الرابط التالي:
http://www.ye.one.un.org/content/dam/unct/yemen/docs/unct-ye-YHRP-2018-ar.pdf

المواقع الإلكترونية:

- إحصاء 210 من ضحايا الاغتيالات جنوب اليمن وسط مطالبات بالعدالة، إرم نيوز، مرفوع على الشابكة في 2019/2/10، تاريخ الدخول: 2019/3/14. متوفر على الرابط التالي:
https://www.eremnews.com/news/arab-world/yemen/1638432
- تصريحات وزير الداخلية المسيري، انظر الرابط: https: www.raialyemen.com/news4454.html

ثانيًا- الأجنبية:

Books:

- David Easton, A frame work for political Analysis, (New Jersey, prentice hall, Inc. 1965).

Periodicals and Report:

- Barak A. Salmonid, Bryce Loidolt, & Madeleine Wells, Regime & Periphery in Northern Yemen: the phenomenon, (Santa Monica: Rand corporation, 2010).
- World bank, toward blue print for the recovery and reconstruction of Yemen, May 2017.

● ○ ●